النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف متحدثاً للمكرمين بحضور مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد محمد قبازرد ومساعد مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد الشيخ حمد اليوسف

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف متحدثاً لعدد من المكرمين بحضور مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد محمد قبازرد ومساعد مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد الشيخ حمد اليوسف ومدير إدارة المكافحة المحلية العقيد وليد الإبراهيم

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية كرّم القائمين على إحباط أكبر عملية من نوعها لتصنيع وترويج مادة «اللاريكا» في تاريخ البلاد

اليوسف للمكرمين من منتسبي «مكافحة المخدرات»: الكويت كلها فخورة فيكم وعلى رأس الجميع صاحب السمو وسمو ولي العهد ورئيس الوزراء

تعليمات سمو الأمير: ما في أكبر من الكويت وهذا دعم حقي أنا ودعم حق أقل عسكري موجود في «الداخلية»

- إحنا ما عندنا لا واسطة ولا في عندنا أحد نقدر نستر عليه
- خيوط القضية كلها راح تنفتح وكل من له دور في الاستيراد أو التوزيع لازم ينكشف
- الكويت تستاهل.. عطتنا أكثر ومهما نسوي عشان نرد جميلها علينا نكون إحنا مقصرين

كرّم النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف منتسبي الإدارة العامة لمكافحة المخدرات القائمين على إحباط أكبر عملية من نوعها لتصنيع وترويج مادة «اللاريكا» المؤثرة عقليا في تاريخ دولة الكويت، ومنحهم حافزا تقديرا لجهودهم الأمنية المخلصة وما أظهروه من كفاءة ويقظة في كشف القضية وضبط المتورطين فيها.

وخلال التكريم، خاطب اليوسف أبناءه المكرمين قائلا: «ما أبي أقول لكم أنا فخور كوزير داخلية فيكم، الكويت كلها فخورة فيكم وفي العمل اللي سويتوه. طبعا على رأس الجميع سيدي صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد، حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء، كلهم أعتقد وأجزم أنهم فخورون فيكم مثل ما كل عوائل الكويت فخورة، إنكم أنقذتوا عيالهم في هذه الكمية اللي بتاريخ الكويت ما دخلت البلاد، والله العالم لو إحنا تاركينها فترة من الزمن كانت شنو سوت في شبابنا اللي فيها اخواتكم وعيالكم وبناتكم».

وأضاف: «إحنا دورنا نكشف عن المجرمين ونسلمهم للقضاء. الكويت تستاهل، عطتنا أكثر من إحنا مما إحنا قاعدين نعطيها، يعني مهما نسوي عشان نرد جميل الكويت علينا نكون إحنا مقصرين».

وتابع: «عشان جذي ما أبي هذه الضبطية تكون نهاية مطافنا. لليوم الصبح قاعد أكلم رؤساءكم على الأمور اللي قاعدين نبحث فيها بالقضية نفسها. الخيوط لازم كلها تنفتح، وكل واحد له دور في الاستيراد أو فيها التوزيع لازم ينكشف. ما في كبير، إحنا ما عندنا لا واسطة ولا في عندنا أحد نقدر نستر عليه».

وقال اليوسف: «أعتقد كلامي كان واضح من أول يوم دخلت فيه وزارة الداخلية، كانت تعليمات سيدي صاحب السمو: ما في أكبر من الكويت. وهذا دعم حقي أنا ودعم حق أقل عسكري موجود في وزارة الداخلية».

وأضاف: «المتهم الرئيسي يقول منذ 8 سنوات، من 8 سنوات، وأعتقد، مو أعتقد بل أجزم، لما قابلته سألته: الكمية اللي جاهزة عندك ليش ما بعتها؟ قال: خايف. خايف من قانون المخدرات وخايف منكم، ليش؟ لأن عيوننا اليوم مبطلة».

وأكد: «إحنا قاعدين نحصل دعم مطلق من صاحب السمو الأمير، عشان جذي ما نبين نتراخى ولا نترك فترة لأي مجرم أو أي مهرب يسوي شي في الكويت».

واختتم اليوسف قائلا: «الله يوفقكم، ومنها إلى تقدم أكثر».

وأكدت وزارة الداخلية أن هذا التكريم يأتي في إطار نهج الوزارة في تقدير المتميزين وتحفيز الكفاءات الأمنية، بما يعزز الجاهزية ويرسخ روح التفاني والإخلاص في أداء الواجب.

النيابة العامة تحيل 71 متهماً لمحكمة الجنايات في قضية التلاعب بالحيازات والقسائم الزراعية

أعلنت النيابة العامة إحالة 71 متهما، منهم موظفون عموميون، إلى محكمة الجنايات بعد ثبوت ارتكابهم جرائم فساد في قضية التلاعب بإجراءات الحيازات والقسائم الزراعية التابعة للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

وذكرت النيابة العامة في بيان لها أمس أن جرائم الفساد تمثلت في الرشوة والإضرار العمدي بالأموال العامة عبر الإخلال بواجبات الوظيفة، والتزوير في المحررات الرسمية واستعمالها والاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة فيها، وغسل الأموال والكسب غير المشروع، وما ارتبط بها من جرائم أخرى، وذلك من خلال التلاعب في الإجراءات والمستندات المتعلقة بالحيازات والقسائم الزراعية.

وأوضحت أن قيمة الأموال والمنافع محل وقائع الفساد جراء المتاجرة بحقوق الانتفاع بالملكية العقارية للدولة بلغت 8,662,296 دينارا (نحو 28 مليون دولار)، بما يكشف عن جسامة العبث في الوظيفة العامة والغاية المخصصة لتلك الحقوق، وسلامة وضمان استغلالها والمحافظة عليها، دعما لأوجه المصلحة العامة التي خصصت من أجلها.

وأضافت أنها باشرت تحقيقاتها في القضية (رقم 153 لسنة 2026) حصر غسل أموال، والمقيدة برقم 16 لسنة 2026 جنايات المباحث، إثر ما ورد من معلومات وتحريات كشفت عن وقائع فساد اتصلت بالتلاعب في إجراءات الحيازات والقسائم الزراعية التابعة للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، وما نشأ عنها من منافع وحقوق انتفاع.

وبينت أن الوقائع امتدت لفترة من الزمن، واشترك فيها 71 متهما، من بينهم موظفون عموميون، منهم من يشغل وظائف قيادية وإشرافية، وغيرهم من الموظفين العموميين بعدد من الجهات العامة، فضلا عن 28 شخصا اعتباريا خاصا من الكيانات التجارية، إلى جانب آخرين اتصلت أدوارهم بالوقائع، فاستفادوا منها وجنوا الأرباح جراء ذلك التلاعب، حيث انحرفت الصلاحية عن غايتها، وسخر الاختصاص في غير وظيفته، وتحولت الإجراءات التي شرعت لحماية الحق إلى سبيل للنيل منه.

وأكدت أنها عكفت في تحقيقاتها حتى انتهت إلى ثبوت ارتكاب المتهمين، كل بحسب دوره، جرائم الفساد المتمثلة في الرشوة والإضرار العمدي بالأموال العامة عبر الإخلال بواجبات الوظيفة، والتزوير في المحررات الرسمية واستعمالها والاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة فيها، وغسل الأموال والكسب غير المشروع، وما ارتبط بها من جرائم أخرى، وذلك من خلال التلاعب في الإجراءات والمستندات المتعلقة بالحيازات والقسائم الزراعية.

وأفادت النيابة بأن أدلة القضية تعززت بما ورد من تقارير فنية متخصصة صادرة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) ووحدة التحريات المالية، تضمنت رصدا دقيقا لحركة الأموال ومآلها، وارتباطها بالوظيفة العامة والكسب غير المشروع والاستفادة من جرائم الفساد سالفة البيان.

وأوضحت أنه بعد اكتمال التحقيق وتوافر الأدلة على ارتكاب المتهمين لجرائم الفساد المسندة إليهم، أمرت بإحالتهم جميعا إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم وفقا للقانون.

إحالة هندي قتل زميله بـ4 طعنات في مزارع العبدلي إلى النيابة

عبدالله قنيص

أحال رجال مباحث الجهراء أمس وافدا هنديا من مواليد 1996 إلى النيابة العامة، على خلفية اتهامه بقتل مواطنه من مواليد 1992 بـ4 طعنات نافذة، إثر خلافات سابقة بينهما، فيما أرفق رجال المباحث في ملف القضية اعترافات المتهم والسكين المستخدمة في الجريمة.

وبحسب مصدر أمني لـ«الأنباء»، فإن عمليات وزارة الداخلية تلقت صباح أمس بلاغا عن وقوع مشاجرة دامية داخل إحدى مزارع منطقة العبدلي، وعلى الفور انتقل رجال الأمن إلى الموقع، حيث تبين أن وافدا هنديا لفظ أنفاسه الأخيرة متأثرا بـ4 طعنات نافذة، فيما كشفت المعاينة الأولية عن هروب المتهم، وهو من الجنسية ذاتها.

وأضاف المصدر أن رجال المباحث كثفوا تحرياتهم وتمكنوا من تحديد مكان اختباء المتهم، حيث جرى ضبطه داخل إحدى المزارع، وبالتحقيق معه أقر بارتكاب الجريمة، مشيرا إلى أن خلافا نشب بينه وبين المجني عليه بسبب مشكلات سابقة في العمل، قبل أن يتطور إلى مشاجرة انتهت بقيام المتهم بطعن زميله.

وجرى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتهم وإحالته إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيقات.

في حملة مرورية أحيلت على إثرها 232 مركبة إلى كراج الحجز

243 مخالفات تخطٍّ خاطئ و940 لعرقلة السير و1508 لعدم إعطاء إشارة تنبيه

أسفرت حملة مرورية موسعة نفذتها الإدارة العامة للمرور، ممثلة في جميع الإدارات الميدانية، عن تحرير 2756 مخالفة مرورية، بينها 243 مخالفة لشروط وقواعد التخطي، و940 مخالفة لعرقلة حركة السير، و1508 مخالفات لعدم إعطاء إشارة تنبيه عند الانعطاف، و35 مخالفة لتجاوز السرعة.

وشملت الحملة اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين، من بينها حجز 232 مركبة في كراج الحجز، إلى جانب حجز 5 مخالفين تحفظيا، وإحالة حدثين إلى نيابة الأحداث، فضلا عن ضبط وإحالة 14 شخصا مطلوبا و3 مركبات مطلوبة إلى جهات الاختصاص.

الرصد العلوي للمخالفات عبر الكاميرات الذكية لم يعد مقتصرا على حدود السرعة

وتأتي هذه الإجراءات في إطار تشديد الرقابة على المخالفات والسلوكيات المرورية التي تشكل خطرا على مستخدمي الطريق، لا سيما مخالفات السرعة والتخطي وتعمد عرقلة حركة السير، والتي يجوز في المخالفات التي ينطبق عليها الحجز حجز المركبة لمدة لا تتجاوز شهرين، وفقا لأحكام لائحة المرور. كما أن تكرار مخالفتي شروط وقواعد التخطي أو تعمد تعطيل وإعاقة حركة السير يؤدي إلى إحالة المخالف إلى محكمة المرور المختصة.

وشهدت الحملة انتشارا ميدانيا مكثفا للدوريات المرورية الجوالة على عدد من الطرق، مع رصد السرعات العالية باستخدام أجهزة الرادار وضبط المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق مرتكبيها، بما يسهم في تعزيز السلامة المرورية والحد من الحوادث الناجمة عن السرعة والممارسات المرورية الخاطئة.

ونفذت الحملة بإشراف رئيس قطاع شؤون المرور والعمليات العميد أحمد فهد العازمي، وبقيادة مدير عام الإدارة العامة للمرور العميد راشد حمود الهاجري، ومساعد المدير العام للإدارة العامة للمرور لشؤون تنظيم السير العقيد أيوب غازي فتح الله.

ضبط شخصين بـ«كرتون خمور» ادعيا شراءها بقصد الوناسة

أمير زكي

أحالت رجال أمن محافظة حولي شخصين إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، بعد ضبطهما متلبسين بحيازة كرتون من الخمور المستوردة داخل مركبتهما، فيما ادعيا أن المضبوطات اشتریاها بقصد «الوناسة» ونقلها إلى شقة يستأجرانها في المحافظة. وقال مصدر أمني إن رجال الأمن كانوا يقيمون نقطة تفتيش في نطاق محافظة حولي، حيث اشتبهوا في مركبة يستقلها شخصان، ولاحظوا عليهما علامات الارتباك، فتم استيقافهما وإخضاع المركبة للتفتيش، ليعثروا بداخلها على كرتون من الخمور المستوردة. وأضاف المصدر أن الشخصين أفادا بأنهما اشتريا الخمور بقصد التعاطي ونقلها إلى شقتهما، إلا أنهما لم يحددا لرجال الأمن مصدر شرائها، الأمر الذي أثار الشبهة حول الغرض من حيازتها، فيما تمت إحالتهما إلى «المكافحة» لإجراء المزيد من التحقيقات والتحريات وتحديد ما إذا كانت الحيازة للاستهلاك الشخصي أم لغرض آخر.

فتح تحقيق في حريق التهم عدداً من المركبات بساحة ترابية

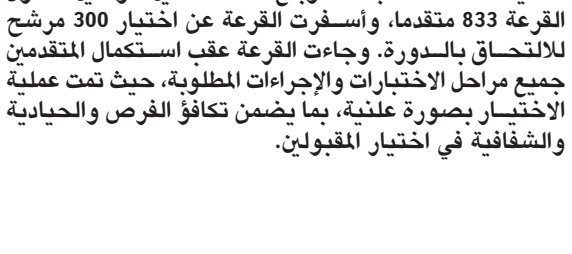

إطفائي يتعامل مع الحريق

منصور السلطان

فتح رجال الإطفاء تحقيقًا للوقوف على أسباب وملابسات حريق اندلع في عدد من المركبات داخل ساحة ترابية بمنطقة الفروانية، فيما سيعمل التحقيق على تحديد مصدر النيران والوقوف على العوامل التي أدت إلى اندلاعها وامتدادها بين المركبات.

وكانت فرق إطفاء مركز الفروانية قد تعاملت فجر أمس مع الحريق، حيث سارعت إلى مكافحة النيران والسيطرة عليها وإخمادها، قبل أن تتأكد من عدم وجود إصابات، فيما جرى تسليم الموقع إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات اللازمة.

300 من أصل 833 يتأهلون لدورة «رقيب إطفاء» في قرعة علنية

نظمت قوة الإطفاء العام، مساء أمس الأول، قرعة علنية لاختيار المرشحين لدورة «رقيب إطفاء»، وذلك في مبنى الوقاية، بحضور وإشراف مباشر من مدير إدارة معهد التعليم والتدريب العميد حمد محمد عبدالله. وبلغ عدد المتقدمين المؤهلين لدخول القرعة 833 متقدما، وأسفرت القرعة عن اختيار 300 مرشح للالتحاق بالدورة. وجاءت القرعة عقب استكمال المتقدمين جميع مراحل الاختبارات والإجراءات المطلوبة، حيث تمت عملية الاختيار بصورة علنية، بما يضمن تكافؤ الفرص والحيادية والشفافية في اختيار المقبولين.